

اي جملة عدد مرويات والصواب في الخبر است انما بالناء المبروق وصلوا وقتها
 كما قاله صاحب تبيين اللسان واخطأ من وقت عليها بالهاء لفظه فانه
 معناها جملة العدد وهذا النوع هو المسمى بالاجازة خاص بخاص وهو على
 انواع الاجازات المجردة عن المناولة ودونها ما ذكر بقوله **او عين** **فان**
 المجاز له ولكن لم يبين ما اجازة من الحديث او الكتب مثلا بل **فان اجازة**
 وعنه وهذا هو المسمى بالاجازة خاص بعامة كأن يقول اجزتك او اجزكم
 جميع مسمى على المرويات والخلاف في هذه القوى واكثر ولكن الجمهور من
 الطوائف على تجوز الرواية بها ايضا وعلى ايجاب العمل بما روى بها بشرطه
فان يعمه مطلقا بان يجز لبعض معين بوصف العموم مثل ان يقول
 اجزته للمسلمين او لكل احد **او اجازة من وجهه** **في عصره** اي زمنه
 كأن يقول اجزته من ادركه زمانه او اهل زمانه فيقه خلافا لما أخرجه
 من جوز اصل الاجازة **وقدم في** اي رد الرواية بهذا النوع واليه مال
 ابن الصلاح حيث قال ولم تز ولم تسبح ممن يقتدى به انه استعمل هذه
 الاجازة في روى بها ولا عن الشريعة المتأخرقة الذين سوغها والاجازة في
 اصلها متعسف وتزاد به التوسيع وان استرسال ضعفا كثيرا لا ينبغي
 احتمال لكن قد قال بصحتها لانه كثير كالتطبيب والقاضي اذ الطبيب
 وابن عقيل واليه العلاء وابن رشد وابن خيرون وابن منقذ يقول في الاجازة
 اجزته لمن قاله الله الله قال في التبريد وخلافه في جمعهم بعضهم
 في مجله ورويتهم على حروف المعجم اكثر منهم ومن ثم **عمد** اي اعتمد هذه النوع
 جماعة منهم ابن الحاجب والشافعي والسيوطي والنووي فقد قال في التبريد
 متعقبا لابن الصلاح قلت لظاهر من كلامه يصحها جواز الرواية بها
 وهذا يتضح صحتها واي فائده لها غير الرواية فيل اصل هذه الاجازة
 العامة قوله **عم** من الخطا بمن ادركه وفاته من سبى العرب فهو حشر
 رده اليه ليعتق باليس فيه دلالة فان العتق النافذ لا يحتاج الى
 ضبط وتحديد وعمل بخلاف الاجازة فيها هذه الثلاثة فلا يصح

اودا وما اجازة قد اجماله
 فان يص مطلقا او من وجهه
 في عصره صحح رد واعتمد

ان يكون

ان يكون ذلك دليلا او قال ولجعل دليله ما صح من قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم كيقوعني الحديث لكان له وجه قوي ومحل الخلاف المذكور
 فيها **ما لم يكن عمومه** اي المجاز له مع حصر كما مثلنا فان كان مع الحصر **فصح**
 من غير توقف فيه فقد قال القاضي عياض ما اظهرم اختلافنا في جواز ذلك
 ولا ريب منعه لان محصوره وصوف كقول اجزته لأولاد فلان واخرته
 ومثل المحصور بقوله **كأجرت العلماء الموجودين بمصر** القاهرة وكذا
 صلاة العلم سنة المكرمة او اجزته ممن قرأ علي قبل هذا الوقت او اجزته
 الشافعية في المدينة المنورة وكل ذلك ليس كالعامة المطلقة التي
 قال فيها الحفاظ العراقي والجلية في النفس من الرواية بل يشي في الرواية
 ترك الرواية بها زاد تسمية الحفاظ من جمل الاده الرواية بل في المجاز اولى
 من ليراد الحديث معضلا وهذا ذكر ان ابن عزم الاسكندري يقول اذا
 سمعت الحديث من شيخ واجازته استرسمه من شيخ رواه الاول عنه
 بالاجازة فشيخ السماع يروي عن شيخ الاجازة ويشتمها فيه عن ذلك
 الشيخ بعينه بالسماع كان ذلك وحكم السماع على السماء وفعل ابن
 حجر ذلك كناية واستظهر المصنف منه انه اذا روى عن شيخ بالاجازة
 الخاصة عن شيخ بالاجازة العامة عن ذلك الشيخ بعينه بالخاصة
 كان ذلك في حكم الاجازة الخاصة عن الاجازة الخاصة قالنا لان
 انه روى عن شيخنا السندي وقد سمعت عليه فاجازته خاصة عن الجمال
 الاستوى فانه ادرك حياته ولم يجزه خاصة واروى عن الراجح الذي
 بالاجازة العامة عن الاستوى بالخاصة تأمل **والجمل** الحديث
المجازية او الكتاب كذا **والمجازية** من الناس كأجرت بعض الطلبة
 بعض مرويات وكذا الجمل احدتها الذي **لم يبين** بالبناء للمفعول
وقا حقه من الكتب او الناس كأجرتك بعض من غير الرواية
 كما يستعمل وهو يروي فستكثر في رواجرتك لبعض من عدله المكى
 وهناك جماعة مشتركون في هذه الاسم ولا يوضح مراده في المستعملين

ما لم يكن عمومه مع حصر
 فصح كالعامة بمصر
 والجمل بالمجاز والمجاز له
 كالم يبين دو اشتراك